وعالم يمنعه ذكاؤه ونزعته الانتقادية من فعل ذلك. بل نقترح اسبابا اعمق لتفضيله ، وهي اسباب تعد سياسته الخارجية بحياة مؤيدة من الحزبين الاثنين تتعدى الحكومة الراهنة .

تتمتع استراتيجية كيسنجر العالمية للمحافظة على سيادة وتفوق الولايات المتحدة بواسطة « توازن » جديد للقوة بتماثل ايديولوجي وبنيوي مع نموذج مترنيخ . فهي من الناحية الايديولوجية تتبنى اهدافا محافظة في محيط مناقبي ثوري . ولهذا فانها مدفوعة الى اخفاء محتواها (بقصد الخداع) . يكتب كيسنجر في **عالم مرمم** قائلا : « ان معضلة المحافظة هي انه يتوجب عليها محاربة الثورة مع البقاء مجهولة ، لا بما تقوله ، بل بما ليست هي » . (المصدر نفسه ، ص ٩) .

من الناحية البنيوية ، تسعى استراتيجيته العالمية الى تشجيع التعاون المعادي بين الدول المتنافسة ، وهي سياسة يدرك كيسنجر « انه لا يمكن لدوافعها الحقيقية ان تمنحها الشرعية ابدا » . فهو يعتقد ان « نجاحها يعتمد على مظهر اخلاصها ، على قدرتها ، كما قال مترنيخ يوما ، على ان تبدو ساذجة دون ان تكون ساذجة. فان اظهر المرء غايته ، اردى نفسه في كارثة ، وان نجح نجاحا تاما اكثر من اللازم ، شجع على التفكك » . (في نفس المكان ، ص ٢٠) .

ان اسلوب الالعاب في السياسة العالمية ، وهو شعبي جدا في واشنطن ، يعزز الميل نحو السرية والخداع ، وبنوع خاص عندما تكون الالعاب هي البوكر والشطرنج . فكما عبر كيسنجر : « لا يمكنك ان تخبر خصمك ما هي خطة لعبك » . (استشهد به س . أستور في مجلة **لوك** ، ١٢ اب — اغسطس ، ١٩٦٩) . وعلى الاقل ، لا يمكن ان يكون اعلان خطة اللعب على الملأ جزءا من خطة اللعب .

ان اتفاق فك الارتباط مع مصر أرضى متطلبات كيسنجر لاتفاق مستقر : كان له مظهر حل وسط من كلا الجانبين ، وارضاء الجانبين . فقد كسبت مصر الجيش الثالث،وانسحاب القوات الاسرائيلية من جانبي القناة ، وامكانية زيادة دخل الدولة عن طريق اعادة فتحها . وحصلت اسرائيل على تسوية تسمح بتسريح الجنود وتمنحها خط وقف نار على طول التشكيل الاستراتيجي الاكثر ملاءمة في سيناء ، وتترك حقول النفط المصرية المربحة تحت احتلالها ، وتوسط منطقة حاجزة للامم المتحدة بين الجيشين المتنازعين . وبما انه اعتبر ان الجانبين احرزا كسبا متكافئا من هذا الاتفاق ، فقد افترض ان لهما مصلحة في احترام شروطه نصا وروحا . ويعتقد ان اتفاقية فك الارتباط لكانون الثاني (يناير) قد خلقت قوة دافعة نحو التفاوض وحسنت فرصة التوصل الى تسوية سلمية . الا أن القاء نظرة انتقادية يشير الى الاستنتاج المعكسي — على الرغم من قبول سوريا الضروري والحكيم تكتيكيا لواقع الاتفاق .

كان اتفاق فك الارتباط لكانون الثاني (يناير) ابعد ما يكون عن الانصاف ، اذ انه وهب اسرائيل مكاسب رئيسية واعطى مصر فوائد لها اهمية ثانوية . واذا كان هدف الرئيس السادات هو تحقيق اخلاء الاراضي المحتلة اخلاء تاما ، فقد صار هذا الهدف ابعد عنه نتيجة للاتفاق . اذ لم يواجه المحاربون والذين يدعمونهم في الشرق الاوسط منذ عام ١٩٤٥ بمثل ذلك الحافز القوي للوصول الى تسوية متفاوض عليها . (مثال ذلك ان الحاجة الاسرائيلية الى تسريح الجنود ، والقلق المصري على الجيش الثالث ، وخطر المواجهة بين الدولتين المتفوقتين ، وتأثيرات حظر النفط على اوروبا واليابان ، جعلت جميع الفرقاء يميلون الى تسوية) . وفك الارتباط في يناير ازال تلك الحوافز ، واعاد معادلة الاحتلال والحرب .

في معرض تفسير قبول مصر بالاتفاق ، شدد الكثيرون من المعقبين على مأزقها العسكري وعلى حاجة السادات الى انقاذ فيالق الجيش الثالث . ومما لا شك فيه ان مأزق القاهرة لعب دورا ما ، لكنه كان أقل خطورة وتأثيرا في جانب واحد كما يعترف المسؤولون الاميركيون والاسرائيليون . صحيح ان الاسرائيليين ، في عرض لامع للمناورات الجريئة والتحرك السريع ، وبمساعدة ردة فعل مصرية بطيئة ومفككة الى حد لا يصدق ، عبروا قناة السويس واوقعوا في الشرك نحو ٢٠ الف جندي مصري حسن التجهيز . ولكنهم اثناء ذلك اوقعوا انفسهم في الشرك ايضا . فمن الناحية التكتيكية كانت اسرائيل تتمتع بأفضلية لان قواتها